"ترجمة من الألمانية"

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
جمعية مسجلة
برلين

تقرير التدقيق في
الحساب الختامي السنوي
كما هو بتاريخ 31 ديسمبر 2024م

bdp Revision und Treuhand GmbH

لتدقيق الحسابات - برلين

فهرس المحتويات

	الصفحة
أ. التكليف بالتدقيق	1
ب. تأكيد إقرار مدقق الحسابات	2
ت. تنفيذ التدقيق	5
I. موضوع التدقيق	5
II. نوع التدقيق وحجمه	5
III. الاستقلالية	7
ث. ضوابط لتقديم الحساب	8
I. قانونية تقديم الحساب	8
II. المحصلة العامة للحساب السنوي	8
1. أسس التقييم	8
2. مُلخّص التقييم	9
ج. ملاحظة ختامية	10

الملحقات

الملحق 1	الميزانية العمومية كما هي بتاريخ 31 ديسمبر 2024
الملحق 2	حساب الربح والخسارة للسنة المالية 2024
الملحق 3	إقرار مدقق الحسابات المستقل
الملحق 4	الأسس القانونية والضرائبية للغرفة
الملحق 5	شروط التكليف العامة الخاصة بمدققي الحسابات وشركات تدقيق الحسابات كما هي بتاريخ 1 يناير 2024م (هذه الفقرة تتضمن نصوص قانونية باللغة الألمانية ولم تتم ترجمتها إلى اللغة العربية).

أ. التكليف بالتدقيق

كلفنا الأستاذ عبد العزيز المخلافي الأمين العام بصفته عضو في المكتب التنفيذي لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية (جمعية مسجلة) في برلين، ويشار إليها لاحقا باختصار "الغرفة" أو "الجمعية"، بتاريخ 17 فبراير 2025، بالتدقيق في الحساب الختامي السنوي للسنة المالية لغاية 31 ديسمبر 2024، وفق مراعاة أصول مسك الدفاتر.

تُعتمد في التكليف القواعد والأسس القانونية والضرائبية للطرف الثالث المنصوص عليها في الملحق رقم 5، وشروط التكليف العامة الخاصة بمدققي الحسابات وشركات تدقيق الحسابات (كما هي بتاريخ 1 يناير 2024). ونشير إلى النقطة التاسعة التي تُنظم المسؤولية تجاه الجهة التي قامت بالتكليف.

تقرير التدقيق يتعلق بالغرفة فقط.

ب. تأكيد إقرار مدقق الحسابات

أصدرنا للحساب الختامي السنوي لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية:

"تقرير مدقق الحسابات المستقل"

قرار التدقيق

قمنا بالتدقيق في تسوية الحساب الختامي السنوية لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية المكون من الميزانية العامة لغاية 31 ديسمبر 2024، وحساب الربح والخسارة للسنة المالية من 1 يناير 2024 ولغاية 31 ديسمبر 2024.

ووفقاً لتقييمنا حسب ما تم تقديمه لنا من معلومات يتوافق الحساب الختامي السنوي المرفق مع كافة القواعد القانونية الألمانية المتعلّقة بممارسة الأعمال التجارية.

ونؤكد وفق المادة 322، الفقرة 1/3 من القانون التجاري أننا راعينا أحكام الحيادية كمدققين للحساب الختامي السنوي..

أسس قرار التدقيق

إعتمدنا في تدقيق الحساب الختامي السنوي على المادة 317 من قانون التجارة الألماني مع الأخذ بالمعايير المُعتمدة من معهد مدققي الحسابات في ألمانيا، والتي تحدد مسؤوليتنا المُحايدة تجاه الجمعية. وبناءً عليه أصدرنا تقييمنا حول التقرير الختامي السنوي بناءً على ما يتوافق مع القوانين التجارية الألمانية والقواعد المهنية، ونحن على قناعة بأن التدقيق الذي قمنا به كافٍ ومناسب للأخذ به كتدقيق للحساب الختامي السنوي.

مسؤولية الممثل القانوني عن الحساب الختامي السنوي

الممثلون القانونيون هم المسؤولون عن صياغة الحساب الختامي السنوي وفقاً للقواعد القانونية الألمانية التي يسري مفعولها على كافة المتعاملين بالتجارة. وهم مسؤولين أيضاً عن إجراء الفحص الداخلي وفقاً للنصوص المُتعلّقة بمسك الحسابات. حتى يتم التمكّن من صياغة الحساب الختامي السنوي دون أخطأ.

عند إعداد الحساب الختامي السنوي، يكون الممثلون القانونيون مسؤولين عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة. كما أنهم مسؤولون عن الإفصاح عن القضايا المتعلقة بالنشاط المستمر للجمعية، إذا كان ذلك مناسبا. إضافة إلى ذلك، هم المسؤولون عن الاستمرارية بشكل متوازن، بشرط عدم وجود ظروف فعلية أو قانونية لخلاف ذلك.

مسؤولية مدقق الحساب الختامي السنوي

هدفنا هو الحصول على يقين كافٍ بشأن ما إذا كانت البيانات في الحساب الختامي السنوي ككل خالية من الأخطاء الجوهرية المقصودة أو غير المقصودة، وإصدار تقرير مدقق حسابات يتضمن آراء تدقيقنا على البيانات المالية السنوية.

ورغم تطبيق المعايير بمستوى عالٍ من الأمان، لكن لا يوجد ما يضمن أن المنصوص عليه في التقرير يُغطي كل مُتطلبات المادة 317 من قانون التجارة الألماني والمعايير المُعتمدة من معهد مدققي الحسابات في ألمانيا (IDW). يكشف التدقيق الذي يتم إجراؤه التحريف المادي. وهي تحريفات تنتج عن انتهاكات أو عدم دقة وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أنها تؤثر بشكل فردي أو جماعي على القرارات الاقتصادية للمخاطبين على أساس الحساب الختامي السنوي.

أثناء التدقيق، نمارس التقدير الوجوبي مع المحافظة على موقف انتقادي. علاوة على ذلك:

- نحدد ونقيم مخاطر التحريف الجوهري - المتعمد أو غير المتعمد - في الحساب الختامي السنوي، ونخطط وننفذ إجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكون بمثابة أساس لآراء التدقيق لدينا. إن خطر عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية أعلى في حالة الانتهاكات منه في عدم الدقة، حيث يمكن أن تنطوي الانتهاكات على تعاون احتيالي أو تزوير أو عدم اكتمال متعمد أو إقرارات مضللة أو تجاوز الضوابط الداخلية.

- نحصل على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بمراجعة الحساب الختامي السنوي والاحتياطات والتدابير ذات الصلة بمراجعة الحساب الختامي السنوي من أجل تخطيط إجراءات التدقيق المناسبة في ظل ظروف معينة، ولكن ليس بهدف إبداء الرأي الرقابي حول فاعلية أنظمة الجمعية.

- نقوم بتقييم مدى ملاءمة أساليب المحاسبة المستخدمة من قبل الممثلين القانونيين وكذلك مقبولية القيم التقديرية المقدمة من قبل الممثلين القانونيين والمعلومات ذات الصلة.

- نستخلص استنتاجات حول مدى ملاءمة مبدأ الاستمرارية المحاسبي المطبق من قبل الممثلين القانونيين، وعلى أساس أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، سواء كان هناك أي شك جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف، فإن الشكوك الجوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة يمكن أن تُثار. إذا توصلنا إلى نتيجة مفادها أن هناك عدم يقين مادي، فنحن ملزمون بالرجوع بعناية إلى المعلومات ذات الصلة في الحساب الختامي السنوي في تقرير المدقق. أو إذا كانت هذه المعلومات غير مناسبة، لتعديل رأي التدقيق الخاص بنا. نستخلص استنتاجاتنا بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، يمكن أن تعني الأحداث أو الظروف المستقبلية أن المؤسسة لم تعد قادرة على مواصلة أنشطتها التجارية.

بالإضافة إلى هذا، نناقش مع المسؤولين عن المراقبة النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته، كذلك نتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور في نظام الرقابة الداخلية نكتشفها أثناء تدقيقنا.

ت. تنفيذ التدقيق

I. موضوع التدقيق

ضمن إطار التكليف بالتدقيق، قمنا بناءً على المادة 317 من قانون التجارة الألماني بالتدقيق في مدى الالتزام بالقواعد القانونية في مسك الدفاتر المحاسبية، وإصدار الحساب الختامي السنوي الذي يتكون من الميزانية العمومية وحساب الربح والخسارة.

مبادئ المحاسبة المعمول بها للتدقيق على الحساب الختامي السنوي هي التي تُطبق على الجمعيات، وبالتالي تتطلب ممارستهم للعمليات التجارية للترخيص من حيث النوع والنطاق. القواعد المحاسبية ذات الاختصاص هي المنصوص عليها في المواد 238 – 263 من قانون التجارة الألماني. ولا توجد قواعد محاسبية إضافية في النظام الأساسي للغرفة.

ويعتمد بيان المُحاسبة على معايير التدقيق IDW RS HFA 14 المتبعة في ألمانيا في الحسابات الختامية للجمعيات من معهد مدققي الحسابات في ألمانيا، دوسلدورف.

II. نوع التدقيق وحجمه

راعينا أثناء التدقيق الأصول القانونية المتبعة للتدقيق في الحسابات الختامية السنوية المعتمدة من معهد مدققي الحسابات (IDW) في ألمانيا، كما أخذنا بالمعايير للتدقيق في الحسابات الختامية للجمعيات، ونوع وحجم التدقيق وفق معايير التدقيق IDW PS 750 المتبعة في ألمانيا :معهد مدققي الحسابات في ألمانيا، دوسلدورف.

لا يغطي التدقيق ما إذا كان يمكن ضمان استمرار وجود الجمعية المدقق عليها، أو الفعالية والكفاءة الاقتصادية إدارتها.

اعتمدنا استراتيجية في التدقيق وتقييم المخاطر، تعتمد على تقييم البيئة الاقتصادية والقانونية للمؤسسة، أهدافها، استراتيجيتها والمخاطر التجارية، التي قيمناها من منظور محافظ. تقييم المبادئ المحاسبية للرقابة الداخلية وفاعليتها تم تحليلها لتقييم الأداء لمعرفة مدى تأثيرها على البنود ذات الصلة في الحساب الختامي السنوي، وبالتالي نتمكّن من تقييم مخاطر الأخطاء ومخاطر التدقيق لدينا.

يتميز نظام الرقابة الداخلية المرتبط بالمحاسبة في المؤسسات الصغيرة بالدرجة المنخفضة المعتادة للفصل بين الوظائف. ولإجراء التقييم المناسب لهذه الأنظمة وفاعليتها حصلنا على معلومات كافية حول إدارة الغرفة ومخاطر العمل وهيكلها التنظيمي.

تستعين الغرفة في تنظيم حساباتها وإصدار الحساب الختامي السنوي بشركة د. هارزم وشركاه لتدقيق الحسابات – شركة استشارات ضريبية.

نستخدم النتائج المستخلصة من التقييم ونظام الرقابة الداخلية المتعلق بالمحاسبة في اختيار إجراءات المراجعة التحليلية والتدقيق الفردي فيما يتعلق بسجلات الموجودات، ويؤخذ في الاعتبار النهج والإفصاح والتقييم في الحساب الختامي السنوي. في برنامج التدقيق الخاص بالغرفة، حددنا نقاط التركيز في التدقيق ونوع ونطاق إجراءات التدقيق، بالإضافة إلى توقيت التدقيق وتوزيع الموظفين. ومن خلال القيام بذلك، لاحظنا مبادئ الأهمية النسبية وتوجيه المخاطر، وبالتالي قدمنا رأينا في التدقيق بشكل أساسي على أساس عينات عشوائية.

يركز برنامج التدقيق لدينا على المجالات الرئيسية التالية:

- تحليل عملية إعداد البيانات المالية السنوية
- استحقاق إيرادات المبيعات والخدمات المستلمة
- قابلية استرداد الذمم المدينة من عمليات التسليم والخدمات
- مقاربة وتصنيف المُستحقّات
- تحديد النشاط المثالي من العمليات التجارية الاقتصادية
- صحة الأرصدة الموجودة لدى البنوك

كما قمنا من ضمن التدقيق الأساسي، بإجراء:

- طلب تأكيد الرصيد من المستشار الضريبي للغرفة.
- طلب تأكيد بنكي من خلال الغرفة.

تم تقديم جميع الإيضاحات والأدلة التي طلبناها. الممثلون القانونيون أكدوا لنا خطياً أن الإيضاحات والبيانات ومسك الدفاتر المحاسبية وكذلك الحساب الختامي السنوي مُكتملة.

III. الإستقلالية

في تدقيقنا، راعينا الانظمة المعمول بها بشأن الاستقلالية.

ث. ضوابط لتقديم الحساب

I. قانونية تقديم الحساب

وفقاً لتقييمنا المُستند على المعلومات التي تم الإطلاع عليها نؤكد أن إجراءات مسك الدفاتر المحاسبية وعمليات المحاسبة تتطابق تماما مع النصوص القانونية والنظام الأساسي. وخدمت المعلومات من مستندات أخرى تم التحقق منها إلى بناء مناسب في مسك الدفاتر وبيانات الحساب الختامي السنوي.

كنتيجة موجزة للتدقيق، الذي شمل:

- التسليم الصحيح للقيمة الافتتاحية للميزانية العمومية بالاعتماد على تقرير التدقيق على الحساب الختامي السنوي للعام الذي سبق السنة المالية،
- صحة مكونات الجداول المالية واشتقاقها من مسك الدفاتر،
- مراعاة التعليمات في المقاربة وتصنيف المُستحقات، وتحديد البنود والقيمة،
- الالتزام بالقوانين المُتعلّقة بالشؤون المحاسبية، ومسك الدفاتر المحاسبية وفقاً للتعليمات.

أصدرنا تأكيد إقرار مدقق الحسابات الوارد بالبند ب. من هذا التقرير.

II. المحصلة العامة للحساب السنوي

1. أسس التقييم

بموجب التدقيق الذي قمنا به بشكل عام، وفيما يتعلق بحساب الموجودات وحساب الربح والخسارة (حساب الميزانية)، نؤكد على مايلي:

يتم تقييم الممتلكات الثابتة غير الملموسة والموجودات حسب سعر الشراء. أما موجودات العمل الثابتة المستخدمة لفترة زمنية محددة فيتم استهلاكها وفق الأصول.

يتم إدراج المطلوبات والممتلكات الأخرى حسب القيمة الإسمية، مع إستثناءات محددة تخص دين بعينه أو ديون مجموعة.

يتم إدراج مبالغ السيولة حسب القيمة الإسمية.

تتم معالجة البنود المحاسبية المتفرقة حسب القيمة.

الإحتياطيات الأخرى تحدد حسب أصول التقييم التجاري ووفق درجة الإستخدام المحتمل. وبناء على الإلتزام بصيانة الغرف المستأجرة يتم ادخار احتياطي تراكمي. كما تم رصد احتياطي خاص لتلبية حقوق مكافآة نهاية الخدمة المتعاقد عليها مع الأمين العام. وتبلغ نسبة الفائدة للإحتياطات المتوقع المطالبة بها بعد أكثر من سنة 5,5%.

تم تحديد الالتزامات لتسديد المبالغ المطلوبة.

الايرادات المؤجلة يتم تسجيلها في مبلغ التسوية.

2. مُلخّص التقييم

حسب تقييمنا بناء على المعطيات التي كسبناها أثناء التدقيق فإن تسوية الحساب السنوية تتطابق تماما مع الأحكام القانونية وتفسيرها من قبل معهد مدققي الحسابات في ألمانيا (IDW RS HFA 14).

ج. ملاحظة ختامية

تم إعداد تقرير الحساب الختامي السنوي للفترة 1 يناير – 31 ديسمبر 2024 لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية وفق الأحكام القانونية والأصول القانونية الألمانية المتبعة في إعداد التقارير الحسابية الختامية (معهد مدققي الحسابات في ألمانيا IDW PS 450).

برلين، 22 أبريل 2025

bdp Revision und Treuhand GmbH

لتدقيق الحسابات

Hagemeier	**Wulff**
مدقق حسابات	**مدققة حسابات**

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية "ج.م." - برلين

الميزانية العامة كما هي بتاريخ 31 ديسمبر 2024

الأصول

		السنة المالية	العام الماضي
أ. أصول ثابتة	**يورو**	**يورو**	**يورو**
I. أصول ثابتة غير ملموسة			
1. الأمتيازات المكتسبة، حقوق ملكية فكرية، تراخيص		1,50	1,50
II. أصول ثابتة ملموسة			
1. تجهيزات المؤسسة وإدارات العمل وغيرها		2.806,00	6.640,00
مجموع الأصول الثابتة		2.807,50	6.641,50
ب. التزامات جارية			
I. التزامات على الغير			
1. التزامات على الغير مقابل خدمات	116.053,02		163.486,40
2. التزامات أخرى	13.101,62		27.438,93
		129.154,64	190.925,33
II. رصيد الصندوق ورصيد الحسابات لدى المصارف		1.140.302,68	1.059.986,51
مجموع الالتزامات الجارية		1.269.457,32	1.250.911,84
ج. مصروفات مدفوعة مقدّماً		9.121,81	14.284,50
		1.281.386,63	**1.271.837,84**

الخصوم

		السنة المالية	العام الماضي
أ. رأس المال الخاص	**يورو**	**يورو**	**يورو**
رأس المال المنقول		663.343,50	875.616,49
النتيجة السنوية		- 41.178,44	- 212.272,99
مجموع رأس المال		622.165,06	663.343,50
ب. الاحتياطات			
1. إحتياطات ضريبية	2.201,00		0,00
2. احتياطات أخرى	529.783,00		472.690,00
		531.984,00	472.690,00
ج. التزامات			
1. المدفوعات المسبقة المستلمة على الطلبات	0,00		18.697,25
2. التزامات من توريدات وخدمات	13.649,51		35.520,89
3. التزامات أخرى	113.588,06		79.561,20
		127.237,57	133.779,34
د. ايرادات مقبوضة مقدّماً		0,00	2.025,00
		1.281.386,63	**1.271.837,84**

(الملحق 1)

حساب الربح والخسارة للفترة من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2024
غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية "ج.م." - برلين

		السنة المالية	العام الماضي
	يورو	يورو	يورو
1. اشتراكات الأعضاء		520.285,36	503.635,36
2. إيرادات أنشطة اقتصادية		1.028.366,62	928.243,62
3. عائدات تشغيل أخرى		33.472,05	25.392,73
4. كلفة المواد والخدمات			
أ. المواد	0,00		68.753,23
ب. الخدمات للأنشطة والفعاليات	285.307,15	285.307,15	223.149,55
5. رواتب الموظفين			
أ. الرواتب	733.605,72		765.094,25
ب. نفقات الضمان الاجتماعي والتقاعد	106.942,61	840.548,33	109.194,99
6. استهلاكات الموجودات الثابتة وغير المادية		4.455,81	5.781,39
7. نفقات تشغيل أخرى		485.049,99	492.959,71
8. فوائد وايرادات أخرى		29.315,41	2.262,87
- منها دخل الفوائد من خصم المخصصات 0,00 يورو (2.250,00 يورو)			
9. فوائد ونفقات مشابهة		17.350,05	13.438,45
- منها مصاريف الفوائد من خصم المخصصات 17.350,05يورو (13.361,45 يورو)			
10. ضرائب من الدخل والايرادات		19.658,55	-7.084,00
11. النتيجة بعد الضرائب		-40.930,44	-211.752,99
12. ضرائب أخرى		248,00	520,00
13. **العجز السنوي**		**-41.178,44**	**-212.272,99**

برلين، 14 مارس 2025

عبد العزيز المخلافي
الأمين العام، عضو المكتب التنفيذي

(الملحق 2)

تقرير المدقق

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للحساب الختامي السنوي لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، برلين.

قرار التدقيق

قمنا بالتدقيق في تسوية الحساب الختامي السنوية لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية المكون من الميزانية العامة لغاية 31 ديسمبر 2024، وحساب الربح والخسارة للسنة المالية من 1 يناير 2024 ولغاية 31 ديسمبر 2024.

ووفقاً لتقييمنا حسب ما تم تقديمه لنا من معلومات يتوافق الحساب الختامي السنوي المرفق مع كافة القواعد القانونية الألمانية المتعلّقة بممارسة الأعمال التجارية.

ونؤكد وفق المادة 322، الفقرة 1/3 من القانون التجاري أننا راعينا أحكام الحيادية كمدققين للحساب الختامي السنوي..

أسس قرار التدقيق

إعتمدنا في تدقيق الحساب الختامي السنوي على المادة 317 من قانون التجارة الألماني مع الأخذ بالمعايير المُعتمدة من معهد مدققي الحسابات في ألمانيا، والتي تحدد مسؤوليتنا المُحايدة تجاه الجمعية. وبناءً عليه أصدرنا تقييمنا حول التقرير الختامي السنوي بناءً على ما يتوافق مع القوانين التجارية الألمانية والقواعد المهنية، ونحن على قناعة بأن التدقيق الذي قمنا به كافٍ ومناسب للأخذ به كتدقيق للحساب الختامي السنوي.

مسؤولية الممثل القانوني عن الحساب الختامي السنوي

الممثلون القانونيون هم المسؤولون عن صياغة الحساب الختامي السنوي وفقاً للقواعد القانونية الألمانية التي يسري مفعولها على كافة المتعاملين بالتجارة. وهم مسؤولين أيضاً عن إجراء الفحص الداخلي وفقاً للنصوص المُتعلّقة بمسك الحسابات. حتى يتم التمكّن من صياغة الحساب الختامي السنوي دون أخطأ.

عند إعداد الحساب الختامي السنوي، يكون الممثلون القانونيون مسؤولين عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة. كما أنهم مسؤولون عن الإفصاح عن القضايا المتعلقة بالنشاط المستمر للجمعية، إذا كان ذلك مناسبا. إضافة إلى ذلك، هم المسؤولون عن الاستمرارية بشكل متوازن، بشرط عدم وجود ظروف فعلية أو قانونية لخلاف ذلك.

مسؤولية مدقق الحساب الختامي السنوي

هدفنا هو الحصول على يقين كافٍ بشأن ما إذا كانت البيانات في الحساب الختامي السنوي ككل خالية من الأخطاء الجوهرية المقصودة أو غير المقصودة، وإصدار تقرير مدقق حسابات يتضمن آراء تدقيقنا على البيانات المالية السنوية.

ورغم تطبيق المعايير بمستوى عالٍ من الأمان، لكن لا يوجد ما يضمن أن المنصوص عليه في التقرير يُغطي كل مُتطلبات المادة 317 من قانون التجارة الألماني والمعايير المُعتمدة من معهد مدققي الحسابات في ألمانيا (IDW). يكشف التدقيق الذي يتم إجراؤه التحريف المادي. وهي تحريفات تنتج عن انتهاكات أو عدم دقة وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أنها تؤثر بشكل فردي أو جماعي على القرارات الاقتصادية للمخاطبين على أساس الحساب الختامي السنوي.

أثناء التدقيق، نمارس التقدير الوجوبي مع المحافظة على موقف انتقادي. علاوة على ذلك:

- نحدد ونقيم مخاطر التحريف الجوهري - المتعمد أو غير المتعمد - في الحساب الختامي السنوي، ونخطط وننفذ إجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكون بمثابة أساس لآراء التدقيق لدينا. إن خطر عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية أعلى في حالة الانتهاكات منه في عدم الدقة، حيث يمكن أن تنطوي الانتهاكات على تعاون احتيالي أو تزوير أو عدم اكتمال متعمد أو إقرارات مضللة أو تجاوز الضوابط الداخلية.

- نحصل على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بمراجعة الحساب الختامي السنوي والاحتياطات والتدابير ذات الصلة بمراجعة الحساب الختامي السنوي من أجل تخطيط إجراءات التدقيق المناسبة في ظل ظروف معينة، ولكن ليس بهدف إبداء الرأي الرقابي حول فاعلية أنظمة الجمعية.

- نقوم بتقييم مدى ملاءمة أساليب المحاسبة المستخدمة من قبل الممثلين القانونيين وكذلك مقبولية القيم التقديرية المقدمة من قبل الممثلين القانونيين والمعلومات ذات الصلة.

- نستخلص استنتاجات حول مدى ملاءمة مبدأ الاستمرارية المحاسبي المطبق من قبل الممثلين القانونيين، وعلى أساس أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، سواء كان هناك أي شك جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف، فإن الشكوك الجوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة يمكن أن تُثار. إذا توصلنا إلى نتيجة مفادها أن هناك عدم يقين مادي، فنحن ملزمون بالرجوع بعناية إلى المعلومات ذات الصلة في الحساب الختامي السنوي في تقرير المدقق. أو إذا كانت هذه المعلومات غير مناسبة، لتعديل رأي التدقيق الخاص بنا. نستخلص استنتاجاتنا بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، يمكن أن تعني الأحداث أو الظروف المستقبلية أن المؤسسة لم تعد قادرة على مواصلة أنشطتها التجارية.

بالإضافة إلى هذا، نناقش مع المسؤولين عن المراقبة النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته، كذلك نتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور في نظام الرقابة الداخلية نكتشفها أثناء تدقيقنا.

برلين، 22 أبريل 2025

bdp Revision und Treuhand GmbH

لتدقيق الحسابات

Wulff	**Hagemeier**
مدققة حسابات	**مدقق حسابات**

أسس الغرفة القانونية والضرائبية

أسس قانونية عامّة

الإسم:	غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، جمعية مسجلة.
المقر:	Garnisonkirchplatz 1, 10178 Berlin
الأهداف:	تسعى الغرفة إلى تحقيق أهداف مثالية من خلال تعزيز ودعم العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية. علاوة على ذلك تمارس الغرفة أنشطة اقتصادية.
السنة المالية:	1 يناير – 31 ديسمبر من كل عام.
السجل:	المحكمة الابتدائية / برلين- شارلوتنبورج VR 19886 B، التحديث الأخير بتاريخ 22 بوليو 2024.
النظام الأساسي:	النظام الأساسي الأول بتاريخ 30 يوليو 1976. التعديل الشامل بتاريخ 11 يوليو 2007 والتغيير الأخير بتاريخ 4 يونيو 2014.
المكتب التنفيذي النيابي وفقاً للمادة 26 من القانون المدني الألماني:	السيد الدكتور بيتر رامزاور، الرئيس (لغاية 3 يونيو 2024). السيد أولاف هوفمان، الرئيس (بدءً من 3 يونيو 2024). السيد الدكتور يواخيم بيرند فايفر النائب الثاني للرئيس (بدءً من 3 يونيو 2024) السيد رالف نيتسغين، أمين المال. السيد عبدالعزيز المخلافي، الأمين العام. يتم تمثيل الغرفة قانونياً من قبل اثنين من أعضاء المكتب التنفيذي. يتولى الأمين العام تعيين الموظفين وفصلهم بما لا يتعارض وأنظمة عمل الغرفة.
الحساب الختامي السابق:	تمت الموافقة على الحساب الختامي السنوي للعام 2023 بتاريخ 3 يونيو 2024.

الأسس الضريبية

الغرفة مسجلة لدى مصلحة الضرائب المختصة بالمؤسسات في برلين تحت رقم ضريبي هو 27/620/55716.

تسوية البيانات الضريبية أنجزت لغاية نهاية السنة الضريبية 2022.

الغرفة معفيّة من ضريبة الشركات على رسوم العضوية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في النظام الأساسي.

تخضع الأنشطة الأخرى التي تُمارسها الغرفة لضريبة القيمة المضافة على المبيعات، وفقاً للمادة 12 من قانون ضريبة القيمة المضافة على المبيعات.